تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة تحليلية للبرامج بين الأهداف والنتائج -

أ. غبولي أحمد
جامعة سطيف 1

الملخص

تُعتبر برامج التأهيل جزءا من إستراتيجية انتهجتها الجزائر، بهدف مساعدة المؤسسات وبالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أعدّت السلطات في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2002 و2014 مجموعة من البرامج، نُفذت في شكل خدمات للاستشارة، للخبرة والتكوين وكذا للدعم مقدّمة لصالح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، نتناول أهمها في بحثنا هذا بالتحليل للأهداف والنتائج، بغية محاولة تقييم مسارها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ التأهيل؛ برامج التأهيل؛ التشخيص؛ الخبراء؛ المستشارين.

RÉSUMÉ

Les programmes de mise à niveau font partie de la stratégie poursuivie par l'Algérie, dont le but est d'aider les entreprises et en particulier les petites et moyennes entreprises, dans la période 2002-2014 , les autorités ont établies des programmes qui ont été exécutés sou forme de services de consultation, d'expertise et de formation, et aussi pour l'appui offerts à l'entreprise économique algérienne, sur lesquels nous avons travaillés dans notre recherche, par l'analyse entre les objectifs et les résultats, afin de tenter une évaluation dans ce contexte.

Mots clés : Les petites et moyennes entreprises ; la mise a niveau ; les programmes de mise à niveau ; le diagnostic ; les experts ; les consultants.

مقدمة:

في الجزائر، ونظرا لما يشهده المحيط الاقتصادي العالمي من تحولات عميقة على مستوى تنظيم وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أضحت مرافقة هذه المؤسسات وتأهيلها من ضروريات ومن متطلبات بلوغ هدف تطوير ممارسات القطاع. وما يبرر ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هو دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، كذلك الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.

لقد قامت السلطات الجزائرية بإعداد وتنفيذ برامج تأهيل، كجزء من سياسة انتهجتها، بهدف مساعدة المؤسسات التابعة للقطاع العام والخاص خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2014، وذلك من أجل تعزيز تنافسيتها وجعلها في مستوى يرقى إلى المنافسة العالمية.

إنّ فكرة التأهيل في الجزائر قديمة نسبيا، إذ كان أول ظهور لها في غضون سنتين بعد صدور النصوص التشريعية الخاصة باستقلالية المؤسسات في سنة 1988، حين اعتُبر التأهيل على أنه وسيلة لانتقال المؤسسات من وضع كانت تُسيّر فيه من خلال التخطيط المركزي إلى وضع يحكمه اقتصاد السوق والمنافسة.

و لم يجسّد التأهيل في أرض الواقع إلاّ بعد سنة 2002، أين اتضحت ضرورته بعدما تم عقد اتفاقية الشراكة الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي، وقد نفّذت السلطات الجزائرية إلى غاية اليوم، مجموعة من برامج التأهيل عنت بها مؤسسات القطاع الصناعي والمؤسسات التي هي على علاقة مع هذا القطاع، والذي يعتبر معنيا أكثر من غيره من انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية.

فكانت الانطلاقة مع برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية الذي تم تنفيذه من قبل وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة "آنذاك" في الفاتح من جانفي 2002، ثم برنامج الدعم الأورومتوسطي الموجه لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تم تنفيذه من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية "آنذاك" بالشراكة مع بعثة الجنة الأوروبية في

الفترة الممتدة ما بين سنتي 2002 و2007، ليتم بعد ذلك اعتماد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي جاء بهدف توسيع شريحة المؤسسات التي لم تكن معنية بالبرامج السابق، وبالخصوص تلك التي توظف أقل من 20 عاملا. هذا البرنامج الأخير مبرمج على مدار الفترة الممتدة ما بين سنتي 2007 و2014، ويتم تنفيذه من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ممّا سبق تبرز إشكالية بحثنا والتي يمكن أن نطرحها في التساؤل المحوري التالي:

هل نجحت برامج التأهيل في الجزائر بأن تبلغ الدور المنوط بها والذي وجدت من أجله؟

هذا التساؤل بدوره قادنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي آليات وإجراءات سير برامج التأهيل؟
- ما هي مختلف الأهداف المسطرة في إطار تنفيذ هذه البرامج؟
- كيف يمكن قراءة الواقع العملي لتنفيذ هذه البرامج بالتحليل ما بين المأمول والمعمول؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

1. الآليات والإجراءات المتخذة كفيلة بالسير الحسن لبرامج التأهيل في الجزائر، وقد ضبطت لتؤدي نظريا إلى بلوغ الأهداف المنوطة بها، لذا نفترض تطورها من برنامج لآخر لتتماشى والواقع.

2. فعالية برامج التأهيل شأنها شأن العديد من البرامج، لا تتعلق بالآليات والإجراءات المتخذة، بالقدر الذي تتطلبه الجدية في تطبيقها وتنفيذها، لذا نفترض أنها لم ترقى لبلوغ الدور المنوط بها.

هيكل البحث: للاجابة على تساؤلات بحثنا نتناول بالدراسة المحاور التالية:

1- الإطار النظري للتأهيل وخلفياته في الجزائر.

2- برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر.

3- برنامج الدعم الأورومتوسطي الموجّه لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- الإطار النظري للتأهيل وخلفياته في الجزائر:

لقد تولد مفهوم تأهيل المؤسسات من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال سنة 1988 للإنضمام إلى الاتحاد الأوروربي، من خلال البرنامج الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي والذي انحصرت أهدافه الأساسية في ما يلي:[1]

- تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي؛
- تدعيم قواعد التكوين المهني؛
- توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.

إنّ نجاح البرامج البرتغالية والتي جسدها ظهور وتنامي فروع اقتصادية جديدة في البرتغال، وتطور النشاطات ذات القيمة المضافة العالية وخلق مناصب شغل جديدة، حفز الاتحاد الأوروبي لوضع برامج مماثلة للدول المغاربية وبعض دول الشرق الأوسط، بالموازاة مع اتفاقية التبادل الحر من خلال ندوة برشلونة لسنة 1995، والتي تمخّض عنها برامج ميدا كأداة تمويلية أساسية في يد الاتحاد الأوروبي لتحقيق الشراكة الأورومتوسطية.

وقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل تختلف في صياغتها من مفكر إلى آخر، إلا أنها تتفق جميعا على أن التأهيل يعني تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسات، حيث تهدف عملية التأهيل إلى إجراء تغييرات على مستوى المؤسسة في جميع وظائفها الإنتاجية، المالية، التجارية، البشرية وغيرها، وعلى مستوى المحيط المباشر لها من أجل الرقي بأدائها في الاقتصاد.

1-1: تعريف التأهيل:

عموما التأهيل هو اكتساب القدرة، وتطبيق هذا المفهوم على المؤسسة الاقتصادية يعني أن تصبح هذه الأخيرة قادرة على مزاولة نشاطها بالشكل الذي يضمن لها تطورها ونموها دون الاعتماد على غيرها.[2]

ويرتكز مفهوم التأهيل من الناحية الاقتصادية الجزئية على فكرتين أساسيتين، هما فكرة التقدم (Progrès) وفكرة المقارنة أو المعايرة (étalonnage)، فتأهيل مؤسسة ما قد يعني جعلها تتقدم لكي تصبح على الأقل في نفس مستوى تنافسية وكفاءة وفعالية نظيراتها من المؤسسات.

لذا يمكن القول بأن الهدف الأساسي من تأهيل المؤسسات على المستوى الجزئي، يتعدى أن يكون مجرد سياسة من سياسات ترقية الاستثمارات أو برنامجا من برامج دعم وإنقاذ المؤسسات الموجودة في وضعية مالية صعبة إلى كونه مسار تطوير مستمر.

1-2: تعريف برنامج التأهيل:

اقترنت عدة مصطلحات بالتأهيل فنجد التأهيل، إعادة التأهيل وبرنامج التأهيل، فالتأهيل هو ما عرّفناه سابقا، أما إعادة التأهيل فهو تأهيل للمؤسسات المؤهلة مسبقا، وهو مصطلح يُفترض عدم استخدامه لأنّ التأهيل كما قلنا سابقا عبارة عن مسار تطوير مستمر، أما عن برنامج التأهيل فيمكن تعريفه على أنه:[3] عبارة عن مجموعة من الاجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية.

وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، التسويقية وغيرها.

وتبعا لهذا، فإن هدف برامج تأهيل المؤسسة لا يتعلق فقط بجانب إدارة وتسيير الموارد، الأسواق، المالية والتشغيل، وإنما يخص أيضا مجموعة الهيئات المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة.

إنّ برامج التأهيل لا تعني الدخول في مسار تصنيع دولة ما، ولكن تدعيم تنافسية المؤسسات الموجودة في هذه الدولة لتصبح قادرة على المنافسة الخارجية، هذه المنافسة الخارجية التي أصبحت لا مفر منها في ظل العولمة الاقتصادية، ولهذا فإن برامج تأهيل المؤسسات يجب أن تنطلق قبل وخلال تفكيك الحقوق الجمركية في إطار تحرير التبادل.[4]

إنّ الأسس النظرية التي بنيت عليها برامج التأهيل الرامية أساسا إلى تدعيم تنافسية المؤسسات ترتكز على محورين أساسيين: الأول هو التحليل النظري لما يعرف بإسم العناقيد الصناعية (grappes industrielles) لمايكل بوتر (1993)، أمّا المحور الثاني فهو تحليل الروابط بين النمو- التشغيل- التنافسية والمنبثق عن أعمال لخوة وبوزيان (1998).[5]

تجدر بنا الإشارة إلى أنّ برامج التأهيل ليست بمثابة إجراءات قانونية تفرضها الدول على المؤسسات، بل على هذه الأخيرة أن تبادر بالانخراط في هذه البرامج أو على الأقل تقوم بإجراء تشخيص استراتيجي شامل، بعدها يكون على الدول مساعدة هذه المؤسسات بطريقة غير مباشرة، عن طريق الإصلاحات المالية والمصرفية المشجعة والمناسبة.[6]

2- برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر:

بتاريخ سبتمبر 1998 أعدّت منظمة الأمم المتحدة لتطوير الصناعة بالتعاون مع السلطات الجزائرية برنامجا لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، يدعى بالبرنامج المدمج لتحسين التنافسية ودعم إعادة الهيكلة الصناعية في الجزائر، وتمت الانطلاقة الفعلية لهذا البرنامج في ديسمبر 1998.

لقد كان البرنامج النموذجي لدعم إعادة الهيكلة وتأهيل المؤسسات الصناعية بمثابة التجربة الأولى للجزائر في مجال التأهيل، وقامت بعد ذلك بإعداد برنامج خاص بها لتأهيل المؤسسات الصناعية، اتسعت دوائره ليشمل كل مؤسسة صناعية تريد القيام بعملية التأهيل وتستوفي شروط القبول اللازمة.

2-1: محتوى البرنامج:

لقد تمت الانطلاقة الفعلية لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية في الفاتح من جانفي 2002، ومن أجل تنفيذه تم وضع مجموعة من الإجراءات القانونية، كما تم تسخير مجموعة من الهيئات والأجهزة الكفيلة بالسير الحسن لهذا البرنامج.

وضعت الجزائر عدة تشريعات قبل أن تشرع في تنفيذ برنامج التأهيل من أجل تسهيل عملية سيره، كما سخرت العديد من الهيئات للإشراف على تنفيذه وتسييره نوردها فيما يلي:

- المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية: وهي هيئة ذات طابع عمومي، تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة آنذاك، توجد على مستواها الأمانة التقنية التي تشرف على دراسة ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات، قصد الاستفادة من المساعدات المالية في إطار البرنامج قبل إرسالها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.[7]

- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية: تم تنصيبها بتاريخ 2001.09.15، يترأسها الوزير المكلف بالصناعة وهي تضم ممثلين عن 7 وزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، كما تضم ممثلين عن البنوك وجمعيات أرباب العمل، تتلخص مهامها في ما يلي:

- تحديد شروط ومعايير قبول طلبات المؤسسات للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج التأهيل؛
- تحديد المبالغ التي يمكن الاستفادة منها قصد تنفيذ برنامج التأهيل؛
- دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات فيما يخص طلب الإعانات المالية؛
- دراسة طلبات تمويل العمليات المتعلقة بترقية محيط المؤسسات الصناعية والخدماتية المرتبطة بالصناعة، كدراسة طلب تهيئة منطقة صناعية أو إصلاح هياكل قاعدية...؛
- اقتراح إجراءات مساعدة لتحسين التنافسية الصناعية؛
- إصدار القرار النهائي بشأن ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات؛
- إعداد اتفاقية بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المستفيدة.

- صندوق ترقية التنافسية الصناعية: لقد تضمن قانون المالية لسنة 2000، الدعم المالي الأساسي والمقدم للعمليات الخاصة ببرامج تأهيل المؤسسات الصناعية، فتم على إثره إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتقديم الإعانات أو المساعدات المالية.

بالإضافة إلى هذا الصندوق هناك صناديق اهتمت بصفة غير مباشرة بالبرنامج، نوردها فيما يلي:[8]

- صناديق التهيئة العمرانية.
- صناديق ترقية التكوين المهني المستمر.

- الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- صندوق المحافظة على مناصب الشغل.
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.
- صندوق خاص بتطوير منطقة الجنوب.

إن الانخراط في هذا البرنامج هو أمر طوعي، وعلى المؤسسة الراغبة في الإنخراط والاستفادة من المساعدات المالية الممنوحة أن تستوفي الشروط التالية:[9]

- أن تكون حائزة على رقم التعريف الجبائي؛
- أن تكون حساباتها الختامية مصادق عليها من طرف محافظ حسابات معتمد؛
- أن تكون تابعة للقطاع الصناعي أو قطاع الخدمات التي تقدم الدعم المباشر للصناعة؛
- أن لا يقل عدد سنوات نشاطها على 3 سنوات، وعدد عمالها الدائمين عن 20 عامل؛
- أن تكون مجموع أموالها الخاصة إيجابية؛ وتكون قد حققت في السنة (ن-1) ربحا، حيث (ن) هي السنة التي قدمت فيها ملف الانخراط في البرنامج.

2-2: إجراءات التأهيل ضمن آلية سير البرنامج:

تتم عملية تأهيل المؤسسات وفقا لثلاثة مراحل أساسية كالآتي:

أولا: مرحلة إجراء التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل:

قبل أن تعلن نية الإنخراط في برنامج التأهيل، على المؤسسة أن تتأكد من وجود الإمكانيات وتوفر الموارد الضرورية اللازمة لإنجاز التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل، وللمؤسسة الحرية الكاملة في اختيار مكتب الدراسات والمستشارين الذين سيعملون معها على إعداد مخطط التأهيل، من خلال التشخيص الاستراتيجي الشامل ودراسة الإمكانيات المتاحة والأولويات التأهيلية.

تُعلم المؤسسة الأمانة التقنية عن رغبة انخراطها في برنامج التأهيل، مشيرة إلى إسم مكتب الدراسات والمستشارين الذين تعاملت معهم، بحيث ترسل لها عن طريق البريد بطاقة التعريف الفنية الخاصة بها والاستبيان الخاص بمعلوماتها.

ثانيا: مرحلة طلب الاستفادة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية:

بعد دراسة الملف الأولي على مستوى الأمانة التقنية وقبوله، على المؤسسة أن ترفق ملف التأهيل مع طلب الاستفادة من المساعدات المالية وتودعه لدى الأمانة التقنية.

تستقبل الأمانة التقنية ملفات المؤسسات التي تستوفي شروط الانخراط في البرنامج، وتقوم بدراستها لتقرر بذلك إما قبول الملف، طلب معلومات ملحقة (مكمّلة) أو رفض الملف.

ثالثا: مرحلة ضبط الاتفاقية وتجسيد مخطط التأهيل: يقدم الملف الذي تم قبوله وتقييمه من طرف الأمانة التقنية إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية مرفقا ببطاقة القرار من أجل أن يتم الحسم في ذلك باتخاذ القرار المناسب.

إنّ مبالغ المساعدات المالية وآجال تنفيذ مخطط التأهيل قد أعيد النظر فيها وتم بذلك تغيير الإجراءات المتخذة في شأنها ابتداءا من سنة 2005.[10]

2-3: دراسة تحليلية للبرنامج، بين الأهداف والنتائج:

لقد تم وضع هدف تأهيل 1000 مؤسسة اقتصادية من القطاعين العام والخاص خلال الفترة الممتدة ما بين 2002-2012، ولقد سخر لذلك غلافا ماليا قدره 4000 مليون (دج) وأضيف له مخصصات مالية قدرها 1651 مليون (دج)، ويوضح الجدول التالي مجالات إنفاقها:

الجدول رقم (01): مجالات إنفاق المخصصات المالية التابعة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية.

مجالات الإنفاق	مخصصات سنة 2003-2002	مخصصات سنة 2004	المجموع
تأهيل المؤسسات في حد ذاتها	1500	800	2300
دعم المؤسسات الراغبة في الحصول على شهادات الإيزو	500		500
تأهيل وإعادة تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط	2000	815	2851
المجموع	4000	1651	5651

المرجع: بقة الشريف، العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 10.

إلاّ أن النتائج المحققة تبقى ضئيلة وبعيدة عن الأهداف السنوية التي سطرها البرنامج والمتمثلة في تأهيل 100 مؤسسة سنويا أي 400 مؤسسة خلال 4 سنوات (2002-2005)، بحيث لم يتم تأهيل سوى 93 مؤسسة أي تحقيق نسبة 23.25% فقط من الهدف المسطّر، وتجدر الإشارة إلى أن نتائج البرنامج للسنوات الأخيرة غير متوفرة، لذا اعتمدنا على نتائج قديمة نسبيا.

والنتائج المحققة إلى غاية 2005 .12.31 موضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (02): حوصلة البرنامج (مرحلة التشخيص) للفترة الممتدة بين 2002-2005.

طلبات المؤسسات	إلى غاية 2004/10	إلى غاية 2005/12	التطور	
			العدد	النسبة %
الطلبات المستلمة	293	324	31	10
الطلبات المدروسة من طرف الوزارة	278	317	39	14
الطلبات المقبولة	191	218	27	14
الطلبات المرفوضة	83	99	16	19

المرجع: نفس المرجع السابق، ص 16.

نلاحظ من معطيات الجدول، أنّ عدد طلبات التأهيل في حد ذاتها أقل من الهدف المسطر إذ بلغ هذا العدد 324 طلب في نهاية سنة 2005، ما يدل إما عن عزوف المؤسسات عن برنامج التأهيل، أو عن ضعف الدعاية والتحسيس حول برنامج التأهيل وأهميته، في حين بلغ عدد الطلبات المدروسة 317 طلب و لم يقبل منها سوى 218 طلب.

الجدول رقم (03): حوصلة البرنامج (مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل) للفترة الممتدة بين 2002-2005.

وضعية الملفات	إلى غاية 2004/10	إلى غاية 2005/12	التطور	
			العدد	النسبة %
عدد مخططات التأهيل المعروضة للدراسة	83	110	27	33
عدد الملفات المعالجة	73	96	23	32
الملفات المقبولة	69	93	24	35

المرجع: بقة الشريف، العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 17.

نلاحظ من معطيات الجدول، أنه من بين الـــ218 مؤسسة التي تم قبول طلبات تأهيلها، لم تعرض سوى مخططات تأهيل 110 مؤسسة، ما قد نفسره بتوقف الـــ108 مؤسسة الأخرى في مرحلة التشخيص وتراجعها عن تنفيذ مخططات تأهيلها، في حين لم تتم معالجة سوى 96 مخطط تأهيل، ليتم قبول 93 مخطط تأهيل منها.

الجدول رقم (04): حوصلة مساعدات البرنامج لحصول المؤسسات على شهادة المطابقة مع المعايير الدولية.

المؤسسات	العدد
عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج	370
عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة إيزو 9001	177
عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة إيزو 14000	04

المرجع: عبد الحق بوعتروس، أ.محمد دهان، مرجع سابق، ص 16.

في إطار نشاطات برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، تتم كذلك مرافقة المؤسسات كي تتمكن من الحصول على شهادات المطابقة مع المعايير الدولية، وإلى غاية نهاية سنة 2005، حصلت 181 مؤسسة على شهادة المطابقة للمعايير الدولية (الإيزو) من بين 370 مؤسسة كانت قد انخرطت في البرنامج.

بالرغم من إدخال التعديلات على كيفية إدارة البرنامج، بقيت الإنجازات المحققة ضعيفة، فخلال سنة 2005 لم تقدم سوى 31 مؤسسة طلبات الانخراط في البرنامج و خلال نفس السنة لم تقبل مخططات تأهيل سوى 24 مؤسسة، من هنا يمكن اعتبار أن أساس المشكلة ليس في الإجراءات المعتمدة في تسيير البرنامج، فدور الإجراءات هو توضيح كيفية أداء المهام وتسهيل كيفية سير العمليات.

إنّ المشكلة هي في الأساس متعلقة بالإمكانيات المتاحة في تسيير البرنامج وفي كيفية التقرب أكثر فأكثر من المؤسسة واستعمال الأساليب التحفيزية الملائمة، وكل هذا يستدعي الاعتماد على كفاءات بشرية مؤهلة.

وقد وضعت السلطات المعنية مسارات جديدة لتسريع الانخراط في البرنامج، تم تحديدها كما يلي:

- إعادة النظر في الإجراءات الحالية (التسديد المسبق لجزء من المساعدات المالية).
- تشكيل لجنة وطنية تنفيذية للتنافسية الصناعية وتسريع آجال تنفيذ مرحلة التشخيص وإجراءات التنفيذ.

3- برنامج الدعم الأورومتوسطي الموجّه لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد لجأت الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية فعالة، من أجل إقامة شراكة أوروجزائرية في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية المعتمدة من قبل دول الاتحاد الأوروبي بهدف تطوير العلاقات مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تسعى الجزائر إلى إقامة منطقة تبادل تجاري حر مع دول الاتحاد بغرض تطوير التجارة الخارجية معها، والاستفادة من التكنولوجيا والخبرات اللازمة لتأهيل مؤسساتها الاقتصادية، وللاستفادة كذلك من الدعم المالي المسخر في برنامج ميدا الموجه لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

وفي إطار الشراكة الأوروجزائرية، عمل الاتحاد الأوروبي على وضع برنامج يعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وذلك بغية تأهيلها لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية، وبعد عدة اجتماعات عمل جمعت بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ووزارة الشؤون الخارجية من الطرف الجزائري، وبعثة اللجنة الأوروبية، تم إعداد برنامج تأهيل خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كما تم الاتفاق على طريقة سيره وتنفيذه.

3-1: محتوى البرنامج:

جاء هذا البرنامج كجزء من برنامج ميدا، بهدف تأهيل ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التابعة للقطاع الخاص، من خلال توضيح الرؤى للمسيرين حول الرهانات الجديدة للمنافسة ومساعدتهم في انتهاج أحسن الطرق في التسيير، من خلال إكسابهم طرق جديدة في التفكير والتصرف وأساليب إدارية أكثر ديناميكية وأكثر إبداعا.

برنامج الدعم الأورومتوسطي الموجه لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية *(PAPME) هو برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوروبي ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بميزانية قدرها 62.9 مليون أورو، بمساهمة كليهما وعلى التوالي بمبلغي 57 مليون و3.4 مليون أورو، بالإضافة إلى مبلغ 2.5 مليون أورو، قد تم تحصيله من المؤسسات المستفيدة من البرنامج (الاشتراكات).

لقد أشرفت على تجسيد محاور البرنامج وحدة تسيير البرنامج (UGP) *، والتي تدعى بأورو لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDPME)**، هذه الوحدة هي عبارة عن فريق عمل مكون من 25 خبير دائم، منهم 21 خبير جزائري والبقية أوربيين،[11] بالإضافة إلى خبراء ومستشارين تم الاستفادة من خبراتهم وتوظيفهم بصورة مؤقتة، تمثلت مهام هؤلاء الخبراء في التنسيق والتسيير العملياتي لأنشطة البرنامج من خلال المركز المتواجد على مستوى مدينة الجزائر العاصمة وفروعه الخمس المتواجدة على مستوى 5 ولايات (الجزائر، غرداية، عنابة، وهران وسطيف).

واستغرق تنفيذ البرنامج تقريبا مدة خمس سنوات للفترة الممتدة ما بين سنتي 2002 و2007، وتم انطلاق البرنامج في ظروف سيئة بحيث وصل فريق الخبراء الأول في أكتوبر 2000 إلا أنه وجد ظروف غير مهيئة للعمل بسبب غياب الموارد المالية والمقر الإداري، ليتم الانطلاق الفعلي للبرنامج في جويلية 2002.

انتهت صلاحية البرنامج في نهاية سنة 2007، إلا أنه تم تشكيل خلية التحويل والاستدامة (CIP)* والتي قامت بإتمام عمليات التأهيل المتبقية لبعض المؤسسات على مدار سنة 2008.

من أجل تدعيم القدرات الإدارية وتحسين تنافسية المؤسسة، جاء برنامج الدعم لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس جديد يختلف عن سابقة (برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية)، بحيث خاطب بالأساس أرباب العمل واهتم بانشغالاتهم واهتماماتهم، ولكي تستطيع أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة الاستفادة من البرنامج، لابد أن تستوفي الشروط الآتية:[12]

- ممارسة النشاط منذ ثلاث سنوات على الأقل؛
- توظف بصفة دائمة ما لا يقل عن 20 عامل، وما لا يزيد عن 250 عامل؛
- مسجلة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتقوم بتسديد مستحقاتها بشكل منتظم؛
- مسجلة لدى مديرية الضرائب وتقوم بتصريح ضرائبها بشكل منتظم.

3-2: إجراءات التأهيل ضمن آلية سير البرنامج:

إن المنهجية المعتمدة من طرف البرنامج هي كالآتي:[13]

- التقرب من المؤسسات والتعرف على تلك التي يمكنها الاستفادة من البرنامج ومحاولة إقناعها بالانخراط في البرنامج؛
- انتقاء المؤسسات المستفيدة وفق شروط موضوعية و محددة مسبقا؛
- القيام بعملية تشخيص مسبق؛
- الاتفاق مع مسيري المؤسسة حول أول عملية تأهيل يرغبون في القيام بها بعد دراسة نتائج التشخيص المسبق؛

- الشروع في تنفيذ عملية التأهيل من طرف خبير أو فريق مكون من خبيرين مختصين، يرافق القيام بهذه العملية، القيام بتشخيص معمق للمؤسسة ولمحيطها وصياغة مخطط تأهيل مفصل؛
- متابعة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسة المستفيدة.

يتحمل البرنامج جزء من تكاليف العمليات السابقة بصورة مباشرة على عكس برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية الذي يقدم الدعم المالي في شكل تعويضات تُمنح للمؤسسات بعد انتهاء عملية التأهيل.

3-3: دراسة تحليلية للبرنامج، بين الأهداف والنتائج:

لقد تم وضع هدف تأهيل 3000 مؤسسة خلال 5 سنوات، أي في المتوسط تأهيل 600 مؤسسة سنويا، هذا ما يعادل ستة أضعاف من الهدف المسطر في البرنامج السابق (100 مؤسسة سنويا)، إلا أن عدد المؤسسات المعنية بالبرنامج (المؤسسات الصناعية والخدماتية التي تقدم الدعم المباشر للصناعة والتي تشغل على الأقل 20 عامل) لم يتجاوز في حد ذاته 2150 مؤسسة على مدار فترة سير البرنامج، هذا بغض النظر عن الشروط الأخرى المحددة في إطار الانخراط إلى البرنامج، إذن فإنّ هدف تأهيل 3000 مؤسسة قد وضع دون دراسة موضوعية.

ما ميز برنامج الدعم الأورومتوسطي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عن سابقه، هو شفافية وتوفر المعلومات حول أداءه وكذا نتائجه، وهذا راجع إلى كفاءة ومنهجية عمل الخبراء الأوروبيين المنتمين إلى وحدة تسيير البرنامج.

إنّ تحليل نتائج البرنامج يبين أن 730 مؤسسة قد انخرطت في البرنامج، منها 45 مؤسسة لم تقم ولو حتى بعملية التشخيص(تراجعت عن الانخراط)، وعلى مستوى 685 مؤسسة المتبقية والتي قامت سواء بالتشخيص أو التشخيص الأولي تبين أن:

- 179 مؤسسة توقفت بعد القيام التشخيص الأولي؛
- 61 من هذه المؤسسات رفضت بدء عملية التأهيل و لم تتعد مرحلة التشخيص؛
- 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة باشرت عملية التأهيل وأكملتها.

والشكل الموالي يوضح نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب درجة تقدمها في برنامج التأهيل:

الشكل رقم (01):نسب المؤسسات حسب تقدمها في البرنامج على مستوى 685 مؤسسة.

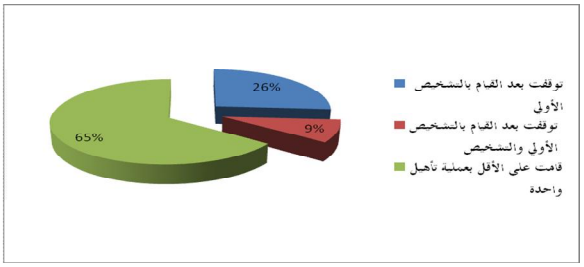

Source : EDPME, rapport final : Programme d'appui au PME/PMI, des résultats et une expérience a transmettre, p 35.

من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت تلك المؤسسات لتوقيف عملية التأهيل نذكر: [14]

- عدم رغبة صاحب المؤسسة في مواصلة عملية التأهيل
- لا توجد محاور ملائمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبدء عملية التأهيل
- الصعوبات المالية التي تعاني منها المؤسسات.

إذن، لم يتجاوز تشكيل عدد المؤسسات التي تم تأهيلها ضمن البرنامج نسبة الـــ15% من هدفه المسطر (تأهيل 3000 مؤسسة)، حيث أن عدد المؤسسات التي كانت قد أكملت البرنامج (القيام بالتشخيص مرفوقا بعملية تأهيلية واحدة على الأقل) هو 445 مؤسسة فقط.

كما بينت نتائج التقرير النهائي الذي أعدته وحدة تسيير البرنامج، أنّ توزيع المؤسسات التي تم تأهيلها حسب قطاعات النشاط قد كان كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): توزيع الـــ445 مؤسسة مؤهلة حسب قطاعات النشاط.

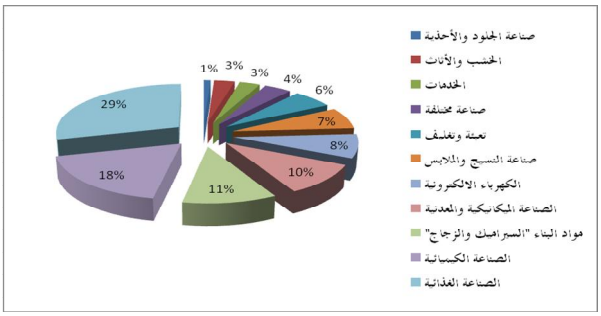

Source: EDPM, op, cit, p, 37.

يُعتبر كل من قطاع الصناعات الغذائية، قطاع الصناعة الكيميائية، قطاع مواد البناء وقطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية أكبر القطاعات المنخرطة في البرنامج وذلك لأنها تمثل شريحة كبيرة من المؤسسات الصناعية الخاصة، والتي تحتاج إلى تأهيل فيما يخص تقنيات الجودة من جهة ومن جهة أخرى يرجع ذلك للأسباب الآتية:[15]

- في هذه القطاعات الفرعية الأربعة يوجد المسيرين وأصحاب المشاريع الأكثر ديناميكية.
- الصناعات الغذائية ومواد البناء تلبي الطلب المتزايد الناتج عن ارتفاع عدد السكان والحاجة إلى منتجات ذات نوعية جيدة.
- الكيمياء والصناعات الصيدلانية كانت موضوع اهتمام خاص من طرف السلطات العمومية.
- الصناعات الميكانيكية والمعدنية والتي تقتنص الفرص التي يقدمها المتعاقدين الخارجيين.

إنّ معظم المؤسسات الصناعية في الجزائر هي عبارة عن مؤسسات عائلية حديثة النشأة نسبيا، يتماشى حجمها مع حجم الإمكانيات التمويلية المحدودة لأصحابها، لذا فإن عدد العمال فيها عادة لا يتجاوز 100 عامل، هذا ما يفسر أن ما يقارب ثلاث أرباع من الـــ445 مؤسسة مؤهلة هي مؤسسات يتراوح عدد العمال فيها بين 20 و99 عامل.

على مستوى الـــ445 مؤسسة التي تم تأهيلها، فإنّ العدد الإجمالي للعمليات التأهيلية التي تم تطبيقها هو 1373 عملية (477 عملية تشخيص و896 عملية تأهيل) حملت البرنامج ما قيمته 15039692 أورو، وعن تطور الـــ896 عملية تأهيلية طيلة فترة البرنامج فهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): توزيع الـــ896 عملية تأهيلية طيلة فترة البرنامج.

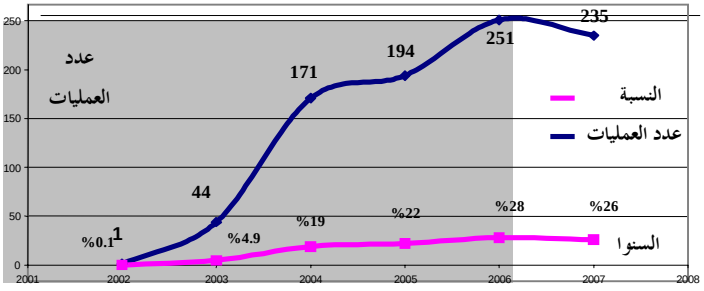

Source : EDPME, op, cit, p 47.

في الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و2003 تمّ الوضع التدريجي للمكاتب والخلايا التأهيلية ما يفسر تنامي نشاطها ببطء، وشهدت سنة 2004 تطورا ملحوظا في عدد العمليات التأهيلية، ليتراجع هذا التطور خلال سنة 2005 نتيجة بعض التغييرات في الأجهزة الإدارية للبرنامج، وقد نشاط البرنامج ذروته سنة 2006 مع الأجهزة الجديدة، أما عن الركود الخاص بسنة 2007 فيرجع الى عدم استمرار العمليات التأهيلية إلى غاية نهاية السنة إذ توقف البرنامج بتاريخ 2007.07.31 .

وعن المجالات التي مستها عمليات التأهيل، فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): توزيع الـ896 عملية تأهيلية حسب مجالاتها.

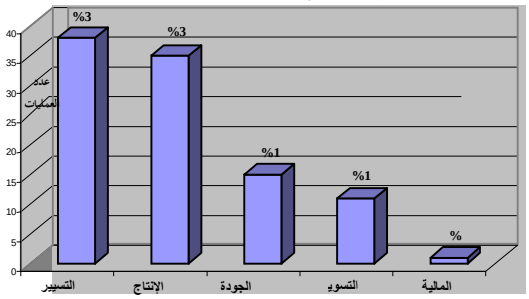

Source: EDPME, op, cit, p 39.

لقد مست هذه العمليات التأهيلية مختلف وظائف المؤسسة، ولأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر مازالت فتية وغير مهيكلة، لذا فقد مست العمليات الأولى بشكل خاص جانبي التسيير (خاصة التنظيم) و إدارة الإنتاج، إذ أن هذه المؤسسات بحاجة إلى عمليات وإجراءات مهيكلة خاصة بالإدارة والإنتاج من أجل الرفع من إنتاجيتها، ومنه فإن العمليات تعلقت بإستراتيجية التنمية، التسويق والتجارة وكل ما يتعلق بجودة المنتجات.

4- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يُعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثالث برامج التأهيل التي عرفتها الجزائر، وقد تمّ إعداده من قبل الوزارة الوصية.

4-1: محتوى البرنامج: تدور محاور هذا البرنامج حول النقاط التالية:[16]

- التوسع إلى قطاع وفروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تمسها برامج التأهيل السابقة، وبالخصوص المؤسسات التي توظف أقل من 20 عاملا.
- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط، لإيجاد سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتماشى مع القدرات المحلية والإمكانيات المتاحة.
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومكونات محيطها القريب.
- إعطاء الأولية في عملية التأهيل للاستثمارات الغير مادية، خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على شهادة المطابقة مع المعايير الدولية ومخططات التسويق.

تُعتبر الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهيئة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الصندوق فهو حساب خاص من ميزانية الدولة الجزائرية موجه لتمويل نشاطات البرنامج.

تستطيع الانخراط في البرنامج كل مؤسسة تتوفر على الشروط الآتية:[17]

- تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تم تعريفه في القانون التوجيهي؛
- خاضعة للقانون الجزائري، وناشطة على الأقل منذ سنتين، ولا تعترضها صعوبات مالية؛
- لم تستفد من إعانات برامج التأهيل الأخرى.

4-2: إجراءات التأهيل ضمن آلية سير البرنامج:

إن المنهجية التي تعتمدها الوكالة في سير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تختلف كثيرا عن نظيراتها في البرامج السابقة، وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): منهجية الوكالة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

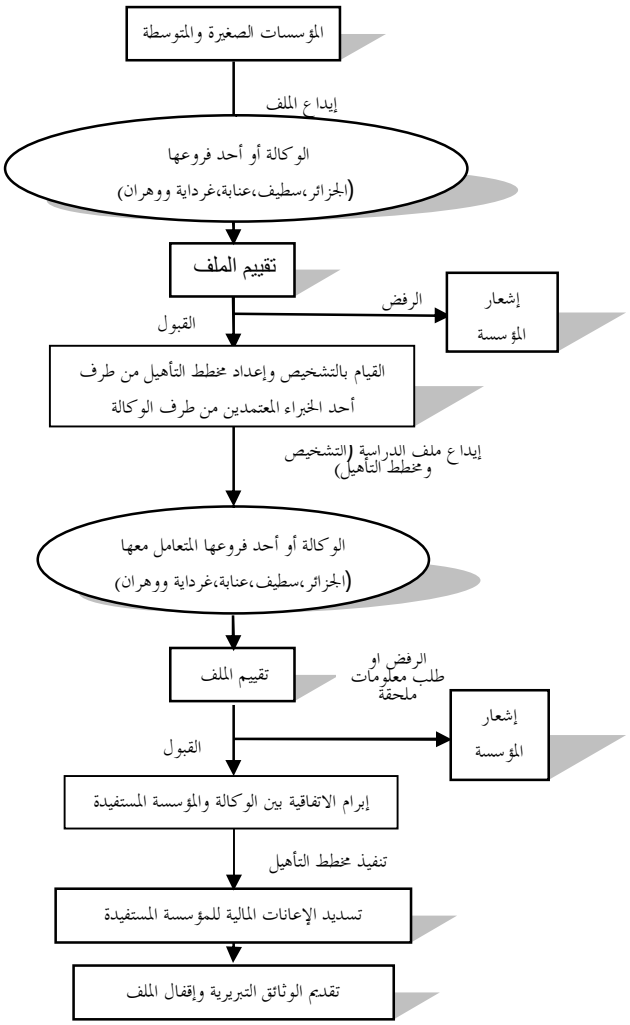

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الوكالة.

تجدر الإشارة إلى أن فروع الوكالة لا تزال قيد الانجاز ولم تزاول أداء مهامها لحد الساعة، لذ فإن استلام ملفات المؤسسات يتم على مستوى مديريات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تحوّلها مباشرة إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الوكالة وفي إطار تقديم الدعم المالي، ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على ضمانات تسهّل حصولها على القروض المالية من طرف البنوك، وكما سبق وأن ذكرنا فقد قامت الوكالة في هذا الشأن بعقد اتفاقية شراكة مع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتستفيد منه كل مؤسسة تابعة لقطاع إنتاج

السلع والخدمات، الناشطة على الأقل منذ سنتين، وتمتاز بوضعية مالية صحية، على ألا يتجاوز طلب الضمان مبلغ الـــ4 ملاين (دج).[18]

يقدّر المبلغ الأقصى لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صندوق ضمان القروض بـــ50 مليون (دج) وقد يصل في بعض الحالات الخاصة إلى 150 مليون (دج)، وتقدّر تكاليف الضمان الممنوح من طرف الصندوق حسب نوعية واستعمال القرض كالآتي:

- 0.6 % من مبلغ الضمان الممنوح في حالة القروض الاستثمارية.
- 0.3 % من مبلغ الضمان الممنوح في حالة القروض التشغيلية.

وتلزم كل مؤسسة تريد الاستفادة من ضمانات الصندوق بتقديم دراسة تقنية (اقتصادية ومالية) ممولة من طرف البرنامج الوطني للتأهيل، والذي في إطاره يتم الحصول على ضمانات الصندوق بإتباع إجراءات وفق مرحلتين كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(06): إجراءات الحصول على ضمانات القروض في إطار البرنامج

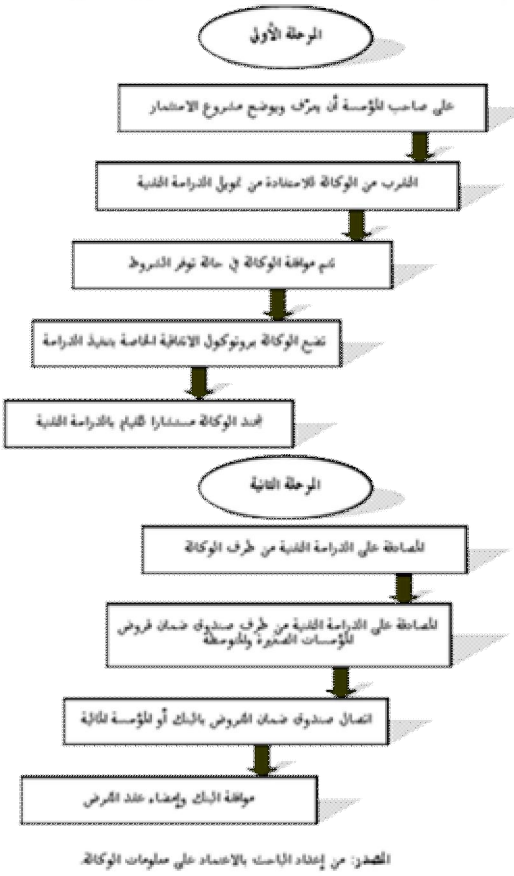

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الوكالة.

4-3: دراسة تحليلية للبرنامج، بين الأهداف والنتائج:

إنّ النتائج المقدمة من طرف الوكالة المتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة، هي تلك النتائج المعروضة في الموقع الالكتروني الخاص بها على شبكة الانترنيت والتي لا يتم تحيينها بشكل مستمر، لذا فإن حصيلة أنشطة الوكالة التي سنقدمها هي النتائج المحققة إلى غاية تاريخ 2008.09.30، نظرا لتوقف البرنامج كما سنورده لاحقا، ثم نرصد آخر حصيلة مسجلة بتاريخ 2015 .06.30.

لقد بلغ عدد طلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانخراط في البرنامج 375 طلب، إلاّ أن عدد المؤسسات المقبولة والتي انخرطت في البرنامج بلغ 305 مؤسسة منها 137 مؤسسة توظف على الأقل 20 عاملا، و168 مؤسسة توظف أقل من 20 عاملا.

فقد شهدت المؤسسات التي توظف أقل من 20 عاملا إقبالا كبيرا على الانخراط في البرنامج الذي أعطى لها الفرصة لأول مرّة، مقارنة مع المؤسسات التي توظف على الأقل 20 عاملا، أما عن قطاعات نشاط هذه المؤسسات المنخرطة، فقد بلغ عدد مؤسسات البناء والأشغال العمومية المنخرطة في البرنامج 108 مؤسسة تليها كل من مؤسسات الصناعة الغذائية ومؤسسات الصناعة الكيميائية ومؤسسات الصناعة المعدنية خارج الحديد بعدد بلغ وعلى التوالي 65 و15 و14 مؤسسة، ثم تليها مؤسسات باقي القطاعات بنسب ضئيلة ومتقاربة.

وعن التوزيع الجغرافي للمؤسسات المنخرطة في البرنامج فهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): التوزيع الجغرافي للمؤسسات المنخرطة في البرنامج.

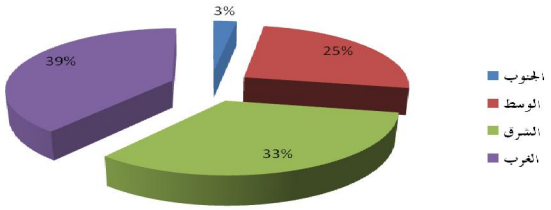

Source : Agence Nationale de Développement de la PME, bilan des actions du programme national de mise a niveau –rapport complet-, p 5.

نلاحظ من الشكل تقارب نسب التوزيع الجغرافي على العموم في ثلاث مناطق (الشرق، الغرب والوسط) فيما عدا منطقة الجنوب التي سجلت مشاركة ضئيلة في البرنامج بنسبة 3%.

بالإضافة إلى الـــ305 مؤسسة المنخرطة في البرنامج فقد استفادت ثلاثة هيئات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من البرنامج 308 مستفيد.

أما عن عدد طلبات تقديم الخدمات (DPS)[19] التي تلقتها الوكالة من طرف الخبراء فقد بلغ 189 طلب،[20] ونقصد بطلب تقديم الخدمات ذلك الطلب الذي يقوم به أحد مكاتب الدراسات المعتمدين من طرف الوكالة، لتولي نشاط أو عدة أنشطة تأهيلية لصالح مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات، وقد شملت مواضيع طلبات تقديم الخدمات كل من أنشطة التشخيص، الوساطة المالية، التأهيل (الفردي والجماعي) والتكوين، والتي بلغ عددها على التوالي 135، 30، 17 و4 طلبات من مجموع 186 طلب خاص بتقديم خدمات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعن توزيع الـــ 186 طلب حسب نوع العملية التأهيلية فهو موضح كذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): توزيع الـــ186 طلب تقديم الخدمات حسب نوع العملية التأهيلية المراد تنفيذها.

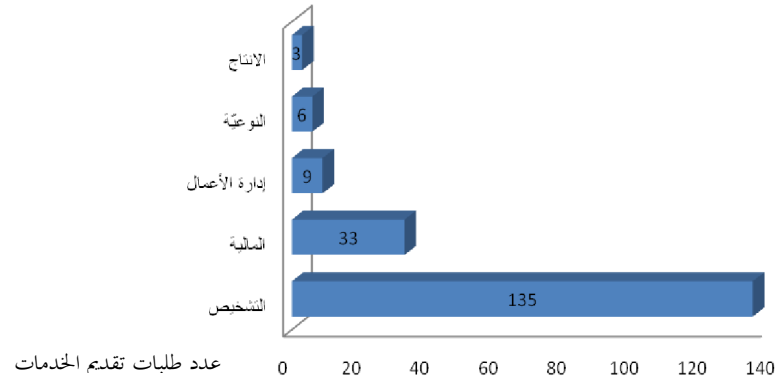

Source : Agence Nationale de Développement de la PME, bilan des actions du programme national de mise a niveau –rapport complet-, p 7.

جاءت معظم الطلبات لتولي مهمة القيام بالتشخيص (سواء التشخيص القبلي أو التشخيص الشامل)، والذي يُعدّ أول عملية تأهيلية تقوم بها المؤسسة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من المنطقي أن تكون نتائج أي برنامج ضئيلة خاصة في الفترة الأولى من حياته، والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد هو الآخر تأخرا في الانطلاق؛ لقد تمّ خلال الفترة الممتدة على مدار سنة 2007 والأشهر الأولى لسنة 2008 تنصيب المقر الإداري للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تزويدها بمختلف الإطارات والموارد اللازمة، ليتم انطلاق نشاطها وتنفيذ أولى عمليات التأهيل إبتداءا من شهر مارس لسنة 2008، و لم يستمر نشاطها سوى ستة أشهر بعد ذلك لتتوقف أنشطة التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتستمر باقي الأنشطة الموجهة إلى محيطها. ونتيجة لهذا التوقف فإن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصبح عرضة لفقدان مصداقيته من طرف المؤسسات التي هي على دراية بالبرنامج من جهة وبتوقفه من جهة أخرى.

بعد تحاورنا مع مسؤولي وإطارات الوكالة، تبين أنّ توقف نشاط الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص عمليات التأهيل الموجهة للمؤسسات في حد ذاتها، قد جاء نتيجة للإشكال المتعلق بطرق صرف مبالغ عمليات التأهيل، إذ لم يعالج الإطار التشريعي الخاص بالوكالة والبرنامج ككل هذه النقطة بوضوح وشفافية، والذي تم تحديده من خلال القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2008.04.30 المعدل والمتمم للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2007.02.07 المحدد لكيفيات متابعة وتقييم حساب الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والإشكال السابق يدور حول ما يلي: هل يتم صرف مبالغ عمليات التأهيل كمستحقات تُسدّد مباشرة من طرف الوكالة إلى الخبراء ومكاتب الدراسات؟، أم يتم صرفها كإعانات عمومية مالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في البرنامج، لتكون هذه الأخيرة هي من يقوم بتسديد مستحقات الخبراء ومكاتب الدراسات؟

كما تجدر بنا الإشارة كذلك إلى أن العديد من الخبراء الذين تم التعامل معهم في برامج التأهيل السابقة، ومن خلال التحاور مع بعضهم، فقد تبين بأن معظمهم لم يقبضوا كامل مستحقاتهم المالية مقابل الأعمال التي قاموا بها، ما ترك انطباعا سيئا لديهم اتجاه برامج التأهيل، وأثّر بدوره على علاقة الوكالة بمختلف الخبراء والمستشارين، ما زاد بدوره عمق الإشكال السابق، وهذا ما يتطلب ضرورة إعادة الثقة من خلال تغيير طريقة تسديد مستحقات الخبراء والمستشارين.

وعن الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 فقد حدد هدف تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بتخصيص أكثر من 380 مليار (دج) من الموارد العمومية في شكل مساعدات مباشرة وإعفاءات كلية وجزئية من الفوائد على القروض البنكية،إلا أنّ هذا البرنامج الوطني لم ينطلق خلال سنة 2010 وبالخصوص أنشطة التأهيل الموجهة للمؤسسات!

كما وقد تم العمل على إيجاد آليات وإجراءات جديدة تخص البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كتغيير قيم الإعانات المالية التي يمنحها الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشرط الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلق بعدد العمال، إذ أنّ المؤسسة المعنية بالبرنامج هي تلك المؤسسة التي توظف عدد عمال يفوق التسعة عمال، مؤسسة جزائرية تنشط على الأقل منذ سنتين وتتوفر على هيكل مالي متوازن.[21]

وعن آخر حصيلة للبرنامج والتي جاءت في النشرية الاحصائية لسنة 2015، الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، فقد تبين أنه وإلى غاية 30 جوان 2015،لم يتم استقبال سوى 4462 طلب انخراط في البرنامج موزعة حسب فروع النشاط وحسب فروع الوكالة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): توزيع طلبات الانخراط حسب النشاط وحسب فرع الوكالة.

النشاط	العاصمة	عنابة	غرداية	سطيف	وهران	الإجمالي
الصناعة الغذائية	78	30	2	43	64	217
البناء والأشغال العمومية	521	796	93	1085	265	2760
الصناعة	248	137	26	205	107	723
الخدمات	121	89	23	144	65	442
النقل	21	29	5	27	22	104
الصيد البحري	8	14	0	36	16	74
الفندقة	12	14	3	9	23	61
تكنولوجيا الاعلام والاتصال	8	0	0	0	1	9
أخرى	25	14	1	26	6	72
الإجمالي	1042	1123	153	1575	569	4462

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية لسنة 2015 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، ص 17.

من بين الـــ 4462 طلب إنخراط تم قبول 2405 طلب لاكتمال ملفاتها واستفائها الشروط، وتم رفض 1492 طلب من بينها 565 طلب محل الدراسة من جديد، تم تقديم طعون بشأنها، لتبقى في الأخير هذه الأرقام مجتمعة بعيدة كل البعد عن هدف تأهيل 20000 مؤسسة.

خاتمة:

من خلال عرضنا لمختلف حيثيات برامج التأهيل والإجراءات المتخذة في تنفيذها، تبين لنا سعي الدولة والجهات المعنية من أجل تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها بتوفير المحيط المناسب لها ودعمها وكذا توسيع شريحة المؤسسات التي يمكنها الإنخراط.

لقد كانت الإجراءات المتخذة في سير هذه البرامج، إجراءات حسنة تؤدي نظريا إلى التحسين الفعلي لتنافسية المؤسسات المنخرطة، إلا أن النتائج الواقعية تعتبر ضئيلة نسبة إلى الأهداف، ما يستدعي مراجعة الأهداف في حد ذاتها وأخذ الوقت الكافي لتجسيدها.

إنّ نتائج برنامج الدعم الأورومتوسطي هي أحسن نسبيا من نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، والملاحظ أن مجهودات برنامج الدعم الأورومتوسطي قد أثمرت خاصة في مرحلته الأخيرة.

أما عن شروط الانخراط التي عمل بها كلا البرنامجين، فهي شروط موضوعية فيما عدى شرط عدد العمال الذي أدى إلى تهميش شريحة تمثل نسبة كبيرة من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمعظم المؤسسات الجزائرية هي عبارة عن مؤسسات لا يتجاوز عدد العمال فيها الـــ20 عاملا، هذا ما أُخذ بعين الاعتبار في البرنامج الثالث.

والنجاح في تحقيق مختلف أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب الإسراع في تكثيف عدد فروع الوكالة وتكاتف جهود كل الأطراف الفاعلة من هياكل دعم وجمعيات مهنية ذات الصلة، كما يتطلب القدر الكافي من حملات التوعية والتحسيس بمدى أهمية الانخراط في البرنامج وما له من أثر إيجابي على تنافسية المؤسسات.

وعليه فإنه من الضروري على هذه المؤسسات أن لا تفوت فرص الاستفادة من هذا البرنامج ، وأن تعي حتمية مسار التأهيل واللجوء إلى الخبرة والاستشارة، والبحث على الشراكة سواء المحلية أو الدولية للاستمرار في بيئة ستشتد فيها المنافسة في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك من أجل خلق توازن اقتصادي وطني والمساهمة في التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش وال**إحالات**:

[1]- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، نوفمبر 2006، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 4.

[2]- بقة الشريف، العايب عبد الرحمن، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نوفمبر 2006، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 8.

[3]- بلغرسة عبد اللطيف، رضا جاوحدو، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، دار الهدى للنشر، عين مليلة، العدد 2002/1، ص 174.

[4]- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، مرجع سابق، ص 5.

[5]- Hervé Bougault, Ewa Filipiak, les programmes des mise a niveau des entreprises, Agence Francaise de développement, département de la recherche, 2005, P 18.

[6]- عبد اللطيف بلغرسة، تطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفيعل أدائها في ظل استراتيجيات الاقتصاد الكلي بالنظر إلى الإصلاحات المصرفية والمالية، الدورة التدريسية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، مرجع سابق، ص 933.

[7]- Tchan Farouk, Tchan Kamel; les programmes de mise a niveau des entreprise algériennes dans le cadre de l'accord d'association euro-méditerranéen (résultats et prospectives) , colloque international sur: Les effets et les conséquences de l'accord de partenariat sur l'économie algérienne et sur le système des petites et moyennes entreprises, université Ferhat Abbas- Sétif, faculté des sciences économiques et de gestion, Novembre 2006, P 6.

[8]- بوخاوة اسماعيل، عطوي عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، مرجع سابق، ص 850.

[9]- بقة الشريف، العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 11.

[10]- بقة الشريف، العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 16.

*: PADPME: Programme d'Appui au développement des PME/PMI.

*: UGP: Unité de Gestion du Programme.

**: EDPME: Euro Développement PME.

[11] -EDPME , rapport sur: Programme d'appui aux PME/PMI Algériennes, P 2.

*: CTP: Cellule du Transfert et Pérennisation.

[12]- نفس المرجع السابق، ص، ص 13- 14.

[13]- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne: ce que vous devez savoir, P 33.

[14] - Rapport final Euro développement PME, op.cit., p.36.

[15]- EDPME, op, cit, pp 37-39.

[16]- يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007 ، ص ص 98- 97.

[17] - Site web de l'agence nationale de développement de la PME,

http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=125&Itemid=405&lang=fr, consulté le 26.12.2010 à 16h :27m.

[18]-Site web de l'agence nationale de développement de la PME,

http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=117&Itemid=174&lang=fr, consulté le 30.12.2010 à 17h :15m.

[19]: Demandes de Prestation des Services.

[20]: منها 186 طلب يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و3 طلبات تخص هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[21]- ANDPME, le programme national de mise a niveau des PME pour une PME compétitive (plan quinquennal 2010-2014).